



منظمة العمل العربية  
مكتب العمل العربي

الندوة القومية حول  
توطين الوظائف  
وسياسات الإحلال للعمالة العربية  
( ( القاهرة ، 25 - 27 أكتوبر/ تشرين الأول 2010 ))

التقرير الختامي

2010 / 11 / 4

## التقرير الختامى للندوة القومية حول

### " توطين الوظائف وسياسات الإحلال للعمالة العربية "

(( القاهرة / جمهورية مصر العربية ، 25 - 27 / 10 / 2010 ))

#### أولا : مقدمة :

فى ظل تفاقم معدلات البطالة وتزايدها فى العديد من البلدان العربية بشكل عام وبين الشباب وحاملى الشهادات العليا والمرأة على وجه الخصوص ، والنتيجة عن تداخل مجموعة واسعة ومتشابكة من التحديات فى مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإعادة الهيكلة وتباطؤ النمو الاقتصادى ، فضلا عن تدفق العمالة الوافدة إلى المنطقة .. إزاء كل ذلك عقدت منظمة العمل العربية فى إطار تنفيذ خطة عملها لعام 2010 **الندوة القومية حول " توطين الوظائف وسياسات الإحلال للعمالة العربية " بفندق سفير الدقى / جمهورية مصر العربية خلال الفترة من 25 - 27 / 10 / 2010 .**

#### ثانيا : المشاركون :

شارك فى أعمال الندوة (35) مشارك يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة فى كل من الدول العربية الآتية : ( الأردن - البحرين - تونس - جيبوتي - السعودية - سوريا - السودان - الصومال - العراق - سلطنة عُمان - فلسطين - قطر - الكويت - لبنان - مصر - اليمن ) .  
فضلا عن ممثل الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب وعدد من الخبراء العرب المتخصصين فى مجال عمل الندوة .

( مرفق قائمة بأسماء السادة المشاركين ) .

#### ثالثا : الجلسة الافتتاحية :

افتتحت أعمال الندوة فى تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الاثنين الموافق 2010/10/25 بكلمة من **معالى السيد/ أحمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية** رحب فيها بالسادة ممثلى أطراف الإنتاج الثلاثة من الدول العربية المشاركة وبالسادة الخبراء وممثل الاتحاد الدولى لنقابات العمال العربى وجميع السادة الحضور .

تناولت كلمة معالي المدير العام أهمية موضوع الندوة ( توظيف الوظائف ) كونها تنبع من اهتمام القادة العرب بالشأن الاقتصادي والاجتماعي ، حيث تم مناقشته ولأول مرة في مؤتمر القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (الكويت ، يناير 2009) على الرغم من انعقاد قمة اقتصادية سابقة عام 1980 ، فقد اعتادت القمم العربية التركيز على الشأن السياسي ، وهذا أمر مهم ومطلوب ، ولكن لا بد من النظر الى الشأن الاجتماعي ، حيث أن دولنا العربية تشهد حالياً حزمة من التحديات التي يجب مواجهتها في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي من أبرزها الحد من مشكلة البطالة التي يعاني منها كل قطر عربي دون استثناء فضلاً عن عدم فعالية نظم وسياسات التعليم والتدريب المهني التي لا تتناسب مخرجاته مع الاحتياجات الفعلية لسوق العمل ..

وأوضح معاليه في كلمته أن منظمة العمل العربية تتناول في برامجها وخطتها العديد من الأنشطة والفعاليات لدعم وتفعيل برامج وسياسات التشغيل من خلال عقد العديد من اللقاءات والمؤتمرات والتي من أهمها مؤتمر العمل العربي – الدورة (35) شرم الشيخ 2008 – والذي كان المنطلق لوضع خطة عمل واضحة لسياسات عمل المنظمة في مجال التشغيل والتدريب والتي ترجمت أعماله في المنتدى العربي الأول حول التنمية والتشغيل الذي عقد بالدوحة 2008 حيث تم إقرار الإعلان الصادر عن هذا المنتدى ( إعلان الدوحة ) من القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية 2009 ، وأقر اعتماد الفترة (2010 – 2020) عقدا عربياً للتشغيل وخفض معدلات البطالة إلى النصف بحلول عام 2020 ، فضلاً عن التركيز بالجهود الوطنية لدعم التنمية البشرية والتدريب الفعال .

وأشار معاليه إلى أن العديد من الدول العربية بدأت بالفعل في تنفيذ وتطبيق سياسات التوظيف باعتباره واجبا وطنيا محتوما نتيجة ارتفاع معدلات البطالة بين الوطنيين . حيث قامت بعض الدول العربية باتخاذ الخطوات العملية لتنفيذ برامج وخطط توظيف الوظائف مع اختلاف توقيت تطبيق الإستراتيجيات التي اعتمدها هذه البلدان للحد من ظاهرة العمالة الوافدة وتدعيم فرص عمل الوطنيين .

وهنا تساءل السيد المدير العام عن أسباب عزوف أصحاب الأعمال عن تشغيل الوطنيين والعمالة العربية على حد سواء . حيث رجح ذلك إلى عوامل عدة ومن أهمها عدم الكفاءة والالتزام وضعف المهارة المطلوبة .

ثم تعرض إلى الآثار السلبية الناتجة عن تزايد إعداد العمالة الأجنبية في دولنا العربية على الهوية العربية بسبب الاختلال في التركيبة الديموغرافية ولسنا بمنأى عن التأثير على الاقتصاد الوطني واختلال الموازين العامة نظراً لزيادة الضغط على السلع والخدمات وإعاقة برامج تنمية

الموارد البشرية في ظل تزايد أعداد العمالة الأجنبية التي تقبل العمل بأجور متدنية وأداء مختلف الأعمال .

**وهنا لخص معاليه معوقات عملية التوطين حيث تتركز في :** نقص الكوادر الفنية رفيعة المستوى – عزوف العمالة الوطنية عن العمل في بعض المهن – ضعف تنافسية العمالة الوطنية مع العمالة الوافدة – غياب مشاركة القطاع الخاص في وضع سياسات التدريب المهني – عدم الاهتمام بثقافة العمل .

وفي ختام كلمته تمنى السيد / المدير العام لمنظمة العمل العربية الاستفادة من الكوكبة الحاضرة والمشاركة في أعمال هذه الندوة للخروج بتوصيات ومقترحات يمكن عرضها على مؤتمر القمة الاقتصادية القادم والمزمع عقده بمدينة شرم الشيخ 2011 ومؤتمر العمل العربي القادم في دورته الثامنة والثلاثين والمزمع عقده في بيروت 2011 .

#### رابعاً : سير أعمال الندوة وجلسات العمل

■ **جلسة العمل الأولى : ترأس معالي السيد / أحمد محمد لقمان – المدير العام لمنظمة العمل العربية جلسة العمل الأولى لأعمال الندوة حيث عرض السيد الدكتور / بدر الدين عبد الرحيم – عميد الكلية الحديثة للتجارة والعلوم – مسقط – سلطنة عُمان ورقة عمل بعنوان " المتغيرات الدولية وتأثيراتها على دور التكامل العربي وأوضاع القوى العاملة والتشغيل " .** حيث ركزت هذه الورقة على أهمية التكامل العربي الاقتصادي والذي أصبح حلم يراود الساسة والمواطنين العرب وأوضح ان اهم فرص التكامل العربي تكمن في حرية التنقل والاستثمارات البينية بين الدول العربية كما تعرض الى اثر الازمة المالية العالمية على اوضاع القوى العاملة والتشغيل من حيث تراجع معدلات النمو وزيادة معدلات البطالة في ظل التحديات التي تواجه الدول العربية للنمو السكاني . بعد ذلك تناول السيد الدكتور / نيازي مصطفى أستاذ القانون بالجامعة العمالية – جمهورية مصر العربية عرض ورقة عمل بعنوان " الصعوبات التي تعترض تطبيق سياسات إحلال العمالة العربية محل العمالة الأجنبية " . حيث تتمثل هذه الصعوبات في عدم الاهتمام بأعداد كوادر من المدربين وضعف موارد التمويل الخاصة بالتدريب فضلاً عن قصور برامج وسياسات التعليم والتدريب المهني والتقني مما افرز عدد من العمالة العربية الغير قادرة على المنافسة في اسواق العمل زيادة اعداد العاطلين عن العمل كما تناولت الورقة اسباب عزوف الشباب عن العمل في بعض المهن بسبب النظرة الدونية لهذه المهن وعدم الاهتمام بثقافة العمل .

وبعد انتهاء عرض الورقتين جرت مناقشة مستفيضة وأثيرت أسئلة متعددة حول الورقتين وفي نهاية أعمال الجلسة الأولى تحدث معالي السيد / أحمد محمد لقمان حول صعوبات عملية التوطين والإحلال للعمالة العربية حيث تتركز هذه الصعوبات في الإجابة على خمس تساؤلات يمكن اعتبارها محور عمل الندوة وتتلخص في :

- ( سوق العمل ) خصائص سوق العمل الذي يجب أن يأخذها صاحب القرار في الاعتبار.
- ( سياسات الحكومات ) السياسات التي يجب أن تتعامل بواقعية مع سوق العمل .
- ( مؤسسات التعليم والتدريب ) التعرف على مدى مرونة سياسات التعليم والتدريب ومواءمتها مع احتياجات سوق العمل .
- ( أصحاب الأعمال ) السبيل لإقناع صاحب العمل الاعتماد على العمالة الوطنية والعربية.
- ( العمال ) عزوف العمال الوطنيين والعرب عن العمل في القطاع الخاص وتفضيل القطاع العام .

ثم ختم معاليه جلسة العمل الأولى، مؤكداً ثقته في أن هذه الندوة ستخرج بنتائج وتوصيات تستفيد منها منظمة العمل العربية للبناء عليها وتقديمها للجهات سألقة الذكر سواء مؤتمر العمل العربي القادم أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو القمة الاقتصادية القادمة .

وفي نهاية أعمال جلسة العمل الأولى تم تشكيل لجنة الصياغة من الذوات المشاركين التالي أسماؤهم :

- |                            |                                      |
|----------------------------|--------------------------------------|
| 1- السيدة / نجاح البريقي   | حكومات – المملكة الأردنية الهاشمية   |
| 2- السيد / عبد الله الحسني | حكومات – الجمهورية التونسية          |
| 3- السيد / عادل العربي     | أصحاب أعمال – جمهورية مصر العربية    |
| 4- السيد / على محمد        | أصحاب أعمال – جمهورية السودان        |
| 5- السيد / محمد بدران      | الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب  |
| 6- السيد / كمال سعد        | الاتحاد العام التونسي للشغل .        |
| 7- السيد / الجنيد أحمد     | اتحاد عمال السودان – جمهورية السودان |

فضلاً عن السادة الخبراء ووفد المنظمة .

■ **جلسة العمل الثانية : ترأس السيد / حسن فقيه** نائب رئيس الاتحاد العمالي العام في لبنان أعمال جلسة العمل الثانية حيث تم عرض مجموعة من أوراق العمل القطرية التي تعكس تجارب الدول العربية المشاركة في مجال توطین الوظائف وتنظيم سوق العمل حيث عرضت ونوقشت تجربة كل من دولة قطر – جمهورية العراق – دولة الكويت وبنهاية أعمال جلسة العمل الثانية والمناقشة المستفيضة أختتمت أعمال اليوم الأول من الندوة .

■ **جلسة العمل الثالثة : ترأست السيدة / إيمان النحاس** – رئيس الإدارة المركزية للتشغيل – بوزارة القوى العاملة والهجرة بجمهورية مصر العربية أعمال جلسة العمل الثالثة حيث تولى السيد / إبراهيم الشافي – مدير عام التطوير والتدريب بالمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني – بالمملكة العربية السعودية عرض ورقة عمل حول " دور برامج التدريب المهني في خلق عمالة مدربة ومؤهلة " أعقبه السيد الدكتور / بدر الدين عبد الرحيم – عميد الكلية الحديثة للتجارة والعلوم بمسقط – سلطنة عُمان بعرض ورقة عمل حول " الآثار الاقتصادية لتحويلات العمالة الآسيوية على دول مجلس التعاون الخليجي " . وبعد ذلك عرضت تجربة كل من تجربة كل من دولة السودان والجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية .

تلي عرض أوراق العمل الرئيسية والتجارب القطرية فتح باب المناقشة للسادة المشاركين .

■ **جلسة العمل الرابعة : ترأس السيد المهندس / على محمد دفع الله** – أمين أمانة العمل والاستثمار بالاتحاد العام لأصحاب العمل بالسودان جلسة العمل الرابعة حيث تناولت هذه الجلسة عرض تجربة الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب فضلاً عن عرض تجربة كلاً من المملكة الأردنية الهاشمية ودولة فلسطين وجمهورية مصر العربية والجمهورية التونسية .

\*\* وفي نهاية أعمال جلسة العمل الرابعة تم عقد اجتماع للجنة الصياغة لوضع النقاط الرئيسية لنتائج وتوصيات الندوة وذلك من خلال المناقشات والعروض التي قدمت في الجلسات السالفة الذكر .

■ **جلسة العمل الختامية : ترأس السيد / محمد شريف داود** – مدير التنمية البشرية والتشغيل أعمال الجلسة الخامسة والأخيرة لأعمال هذه الندوة حيث تم الاستماع لعرض السيد الدكتور / نيازي مصطفى – أستاذ القانون بالجامعة العمالية بجمهورية مصر العربية ورقة عمل من ضمن أوراق العمل الرئيسية حول " التشريعات المنظمة لانتقال العمالة العربية " .

وبعد المناقشات الشاملة للورقة المذكورة وحصر الملاحظات السابقة لأوراق العمل المعروضة تم عرض التقرير الختامي والتوصيات على السادة الحضور حيث تولت لجنة الصياغة برئاسة السيد / محمد بدران - الأمين العام المساعد للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب رصد وتسجيل أبرز ما ورد في كلمة معالي السيد / أحمد محمد لقمان - المدير العام لمنظمة العمل العربية في جلستي الافتتاح والأولى والعناصر الأساسية التي تناولتها أوراق العمل الرئيسية وأوراق العمل القطرية والحوار الإيجابي من قبل السادة المشاركين وذلك على النحو التالي :

أولاً : المعوقات التي تواجه توظيف وتعريب الوظائف :

- 1- ضعف مساهمة القطاع الخاص في تنفيذ سياسات وخطط وبرامج التوظيف .
- 2- وجود نقص في الكوادر الفنية رفيعة المستوى .
- 3- قلة الدراسات والبحوث التي تشخص عزوف العاملة الوطنية عن التوظيف والاستعداد له
- 4- ضعف إنتاجية العامل الوطني والعربي مقارنة بالوافد الأجنبي .
- 5- عدم الاهتمام بتوفير الفرص اللازمة لعمل المرأة وتمكينها من إشغال العديد من الوظائف التي تعمل بها العمالة الأجنبية الوافدة .
- 6- عزوف العمالة الوطنية عن العمل في بعض المهن والعمل في القطاع الخاص وتفضيل العمل في القطاع العام .
- 7- عدم مواكبة تطورات المهن والوظائف الجديدة باحتياجات سوق العمل .
- 8- ضعف تنافسية العمالة الوطنية من حيث المهارة والكفاءة بالمقارنة مع العمالة الوافدة .
- 9- ضعف الاهتمام بثقافة العمل .

ثانياً : مقترحات التصدي لمعوقات توظيف الوظائف وتعريب الوظائف :

- 1- دعوة الدول العربية للعمل بوثيقة العقد العربي للتشغيل ( 2010 – 2020 ) والتي أقرها مؤتمر العمل العربي في دورته (37) ( البحرين ، مارس / آذار 2010 ) والتي تضع التشغيل في صدارة مضامين التنمية وخفض معدلات البطالة وتحقيق نمو في الإنتاجية وخفض نسبة المشتغلين الفقراء إلى النصف وزيادة الاعتماد على العمالة العربية المتنقلة بين البلدان العربية

2- دعوة الدول العربية للعمل بالإستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني الصادرة عن منظمة العمل العربية والتي تتضمن سياسات إعداد وتهيئة عمالة عربية قادرة على المنافسة في أسواق العمل الوطنية والعربية مما يسهل عملية التوطين والتعريب للتوظيف فضلاً عن تحسين جودة برامج التعليم عموماً والتعليم الفني التطبيقي لزيادة نسبة الملتحقين بهذا التعليم إلى 50% خلال فترة العقد.

3- تشجيع القطاع الخاص على أن يقوم بالمهام المنوطة به كقاطرة للتنمية والتعاون مع الحكومات في المشاركة لوضع سياسات وبرامج التعليم والتدريب المهني و التقني للتعرف على التطورات المتوقعة لسوق العمل وربط أشكال التعليم والتدريب بمتطلبات أسواق العمل .

4- دعوة الدول العربية للقيام بحملات إعلامية وميدانية لزيادة الوعي لدى العمالة الوطنية بقيمة العمل و غرز ثقافة العمل ومحو الأمية العلمية والمهنية في المناهج التربوية الوطنية .

5- دعوة البلدان المستقبلية للعمالة إلى الاستفادة من تجارب بعضها البعض مع إصدار التشريعات المناسبة لتوفير الحماية الاجتماعية ومساواة العمالة العربية بالعمالة الوطنية في الحقوق والواجبات الناتجة عن العمل بمشاركة أطراف الإنتاج الثلاثة ورفع جاذبية الوظائف في القطاع الخاص .

6- دعوة الحكومات العربية إلى تشجيع البحث العلمي في مجالات التشغيل والتدريب والتعليم وتوفير بيانات دقيقة تخدم من خلال تحليلها دعم اتخاذ القرار العربي في تضيق الفجوة بين مخرجات التعليم والتدريب التقني والمهني والاحتياجات الفعلية لأسواق العمل العربية فضلاً عن وضع المعايير المهنية المساعدة على الاعتراف المتبادل بالمؤهلات العربية في سبل تيسير تنقل الأيدي العاملة العربية .

7- تشجيع الاستثمارات البينية العربية وإيجاد الآليات المناسبة لتحرير حركة السلع والخدمات ورجال الأعمال والتبادل المنظم للقوى العاملة العربية .

8- تفعيل خطط عمل وسياسات وطنية لتعزيز الاستفادة من الخبرات الوطنية أولاً : التوطين ثم العمالة العربية ثانياً وذلك في إطار تفعيل الإعلانات والمواثيق والاتفاقيات العربية ذات العلاقة بتنقل الأيدي العاملة العربية .

### ثالثاً : توصيات عامة

1- دعوة الدول العربية إلى الأخذ بمبدأ التخطيط المتكامل للتنمية الاقتصادية من خلال وضع التعليم والتدريب على قائمة أولويات التنمية بهدف زيادة إنتاجية العمالة وإعداد جيل من العمالة المؤهلة القادرة على المنافسة في سوق العمل . ومن ثم خفض معدلات البطالة .

2- دعوة الدول المستقبلية للعمالة بوضع آلية استثمارية داخلية تستوعب مدخرات العمالة الأجنبية ، بتوفير فرص وطنية للاستثمار حيث أن هذه التحويلات تشكل فرص استثمارية ضائعة من حجم الاستثمار الفعلي .

3- دعوة الحكومات العربية للعمل بالتصنيف العربي المعياري للمهن الصادر عن منظمة العمل العربية لعام 2008 والذي اعتمد في الدورة (36) لمؤتمر العمل العربي كونه أداة رئيسية لتصنيف المهن وتوصيفها ومن ثم إيجاد لغة مشتركة واحدة لتوصيف للمهن تعمل على تسهيل التوظيف وتحقيق التكامل العربي في مجال تشغيل القوى العاملة .

4- دعوة الدول العربية إلى تفعيل دور منظمة العمل العربية فيما يتعلق بقضايا العمالة العربية وأوضاعها ودعم جهودها المبذولة للنهوض بالتشغيل ومعالجة مشكلات البطالة من خلال المساعدة في تمويل البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة والمشاريع المنبثقة عنه والتي أقرتها القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية ( الكويت / 2009 ) .

5- مراعاة التوجه نحو اقتصاد المعرفة والتوسع في إدماج المرأة العربية في إطار تطوير منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني وذلك في بناء برامج ومضامين منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني وتطويرها والتدريب على المهن الجديدة لمواكبة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية والهيكلية الجديدة .

6- التأكيد على قرارات مؤتمرات العمل العربية السابقة لمنح عمال فلسطين الأولوية في تقديم التسهيلات للتنقل داخل الوطن العربي وتوفير فرص العمل والضمانات الاجتماعية .

7- الاستفادة من التطورات التكنولوجية في مجال الحصول على معلومات سوق العمل ووضعها على شبكة المعلومات وتعزيزها بالمسوح والدراسات الميدانية والديموغرافية وخاصة في مجال التعداد الشامل بحصر جميع التخصصات وشاغلها .

**رابعاً : توجه السادة المشاركون بالشكر والتقدير لمعالي السيد / أحمد محمد لقمان – المدير العام لمنظمة العمل العربية ومساعديه لإقامة وتنظيم هذه الندوة الهامة وما تضمنته من دراسات وأوراق عمل تشكل عنصراً هاماً للوقوف على حركة سوق العمل العربية وتحديد متطلباتها ويغتنمون فرصة انتهاء أعمالها ليتوجهوا لأطراف الإنتاج الثلاثة ( حكومات – أصحاب أعمال – عمال ) في الوطن العربي لمواصلة دعمهم ومؤازراتهم لمنظمة العمل العربية بما يمكنها من أداء مسؤولياتها القومية في مجال العمل والعمال .**



محمد شريف + رباب  
طر/ عبد المنعم + محمد